إيران والوكالة: التحقق والرصد في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة

في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أعلن السيد يوكيا أمانو، المدير العام للوكالة، أن إيران أكملت الخطوات التحضيرية الضرورية للشروع في تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة (الخطة). ويستهل ذلك مرحلة جديدة في العلاقات بين الوكالة وإيران، ويمثِّل بداية لزيادة جهود الوكالة في مجال أنشطة التحقق والرصد في إيران.

وقد تم الاتفاق على الخطة في تموز/يوليه الأخير بين إيران والصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي ما يُطلق عليه مجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣. وتقوم الوكالة، التي ليست طرفًا في الخطة، بمجموعة واسعة من أنشطة التحقق والرصد للالتزامات المتصلة بالمجال النووي الواردة في تلك الوثيقة.

وقد التزمت إيران في الخطة بتقليص عدد طارداتها المركزية الخاصة بالإثراء بنحو الثلثين وبأن لا تثري اليورانيوم بنسبة تتجاوز ٣,٦٧٪ من اليورانيوم-٢٣٥. كما وافقت على أن تنفِّذ مؤقتًا البروتوكول الإضافي، وهو اتفاق قانوني يمنح الوكالة إمكانية أوسع للوصول إلى المعلومات والأماكن في أي دولة ما، علاوة على المرافق والمواد النووية المعلن عنها. ويرفع ذلك من قدرة الوكالة على التحقق من الاستخدام السلمي **لجميع** المواد النووية في تلك الدولة.

وفي إطار خطة العمل الشاملة المشتركة، وافقت إيران كذلك على تنفيذ الالتزامات الطوعية المتصلة بالمجال النووي، المعروفة باسم 'تدابير الشفافية'، والتي تشمل منح مفتشي الوكالة إمكانية معزَّزة للوصول إلى مناجم اليورانيوم ووحدات تجهيزه، والإشراف المستمر على أماكن تصنيع وتخزين الطاردات المركزية (انظر الشكل الوارد أدناه للحصول على لمحة عامة عن الالتزامات النووية الرئيسية لإيران وتوقيتها في إطار الخطة). وتتجاوز هذه التدابير نطاق البروتوكول الإضافي، وستساعد الوكالة على تحسين فهم أنشطة إيران النووية.

مستوى أعلى من الالتزام

نتيجة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، زادت موارد الوكالة المخصصة للتحقق والرصد في إيران زيادة كبيرة (انظر الشكل البياني أعلاه). فعلى سبيل المثال، تنقل نظم المراقبة عن بُعد (انظر المقال الوارد في الصفحة ٢٢) الآن إلى الوكالة كل يوم صورًا وبيانات نووية أكثر بنسبة ٢٥٪ مقارنة بما كانت تنقله قبل تنفيذ الخطة، وما يقارب ضعف عدد الصور والبيانات النووية التي كانت تنقلها قبل عام ٢٠١٤، عندما شرعت الوكالة في أنشطة التحقق والرصد فيما يتعلق بإطار مؤقت، وهو خطة العمل المشتركة، تم الاتفاق عليه بين إيران ومجموعة بلدان الاتحاد الأوروبي الثلاثة+٣ في عام ٢٠١٣.

الالتزامات الرئيسية لإيران في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة

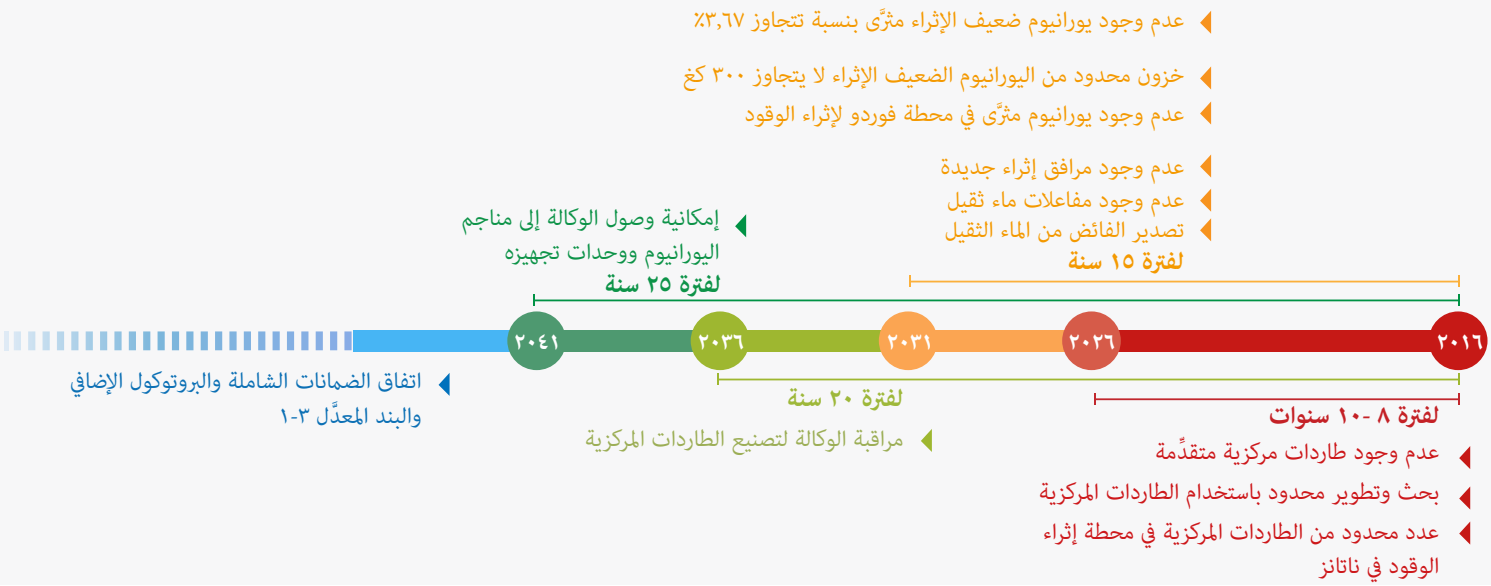

الزيادة في الموارد اللازمة

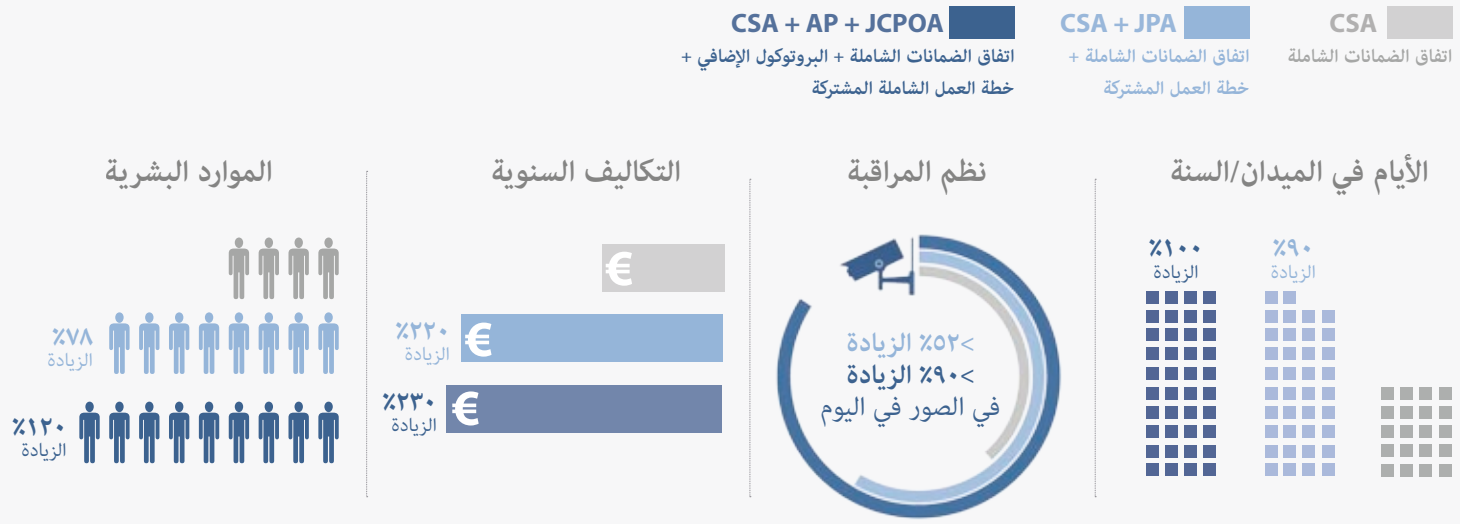

وازداد عدد موظفي الوكالة المخصصين لأنشطة التحقق والرصد في إيران بما يقارب الربع منذ العام الماضي، وإلى أكثر من الضعف منذ ما قبل عام ٢٠١٤.

وسيتطلَّب تنفيذ الوكالة لأنشطة التحقق والرصد في إطار الخطة نفقات إضافية قدرها ٩,٢ مليون يورو في السنة. وميزانية الوكالة المخصصة لهذه الأنشطة أعلى بمقدار ٢,٣ أضعاف مما كانت عليه قبل تنفيذ الخطة.

وقد قال السيد تيرو فارخورانتا، نائب المدير العام لشؤون الضمانات إنَّه "رغم أن الكثير من العمل ينتظرنا فإن الوكالة تتمتع بالدراية والخبرة اللازمتين للقيام بهذا العمل." ويمثِّل الجمع بين اتفاق الضمانات الشاملة الخاص بإيران وبروتوكولها الإضافي والتزاماتها المتصلة بالمجال النووي في إطار خطة العمل الشاملة المشتركة مكسبًا صافيًا واضحًا من حيث التحقق.

إيران وضمانات الوكالة: التواريخ الرئيسية